

مسلحون يستهدفون بئري نفط شمال العراق

بغداد - فجر مسلحون مجهولون السبوت عبوات ناسفة في بئري نفط في حقل "باي حسن" النفطي في محافظة كركوك شمالي العراق.

وقال ضابط شرطة عراقي إن "مسلحين يرجح انتمائهم لتنظيم داعش فجروا باستخدام عبوات ناسفة (لم يحدد عددها) البئر رقم 105 في حقل باي حسن في قضاء الدبس شمال غربي كركوك".

وأوضح الضابط الذي طلب عدم الإفصاح عن اسمه كونه غير مخول بالتصريح للإعلام، أن "جهات مختصة تعمل على إخماد النيران التي اندلعت عقب التفجير".

ولكن وزارة النفط العراقية قالت إن مسلحين هاجموا بئري نفط في حقل باي حسن شمال البلاد السبوت دون إحداث أضرار تذكر أو التأثير على الإنتاج.

وأوضحت الوزارة في بيان لها السبوت أن الهجوم لم يتسبب في حدوث حريق أو أي أضرار، ولم يؤثر على الإنتاج أو يوقف ضخ النفط.

وتضم محافظة كركوك أبار نفط باي حسن وبابا كركوك وهافانا وتنتج مجتمعة أكثر 370 ألف برميل نفط يوميا.

وفي الأشهر الأخيرة، زادت وتيرة هجمات مسلحين يشتبه بانهم من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لاسيما في المنطقة بين كركوك وصلاح الدين (شمال) وديالى (شرق)، المعروفة بـ"مثلث الموت".

ويبدو أن داعش الذي مني بهزيمة في العراق يسعى إلى استهداف الاقتصاد العراقي عبر ضرب محركه الأساسي وهو النفط.

وأعلن العراق عام 2017 تحقيق النصر على داعش باستعادة كامل أراضيه، التي كانت تقدر بنحو ثلث مساحة البلاد اجتاحتها التنظيم صيف 2014.

كما تواجه الحكومة العراقية خطر الميليشيات التي صعقت من هجماتها مؤخرا في كردستان العراق واستهدفت مطار أربيل الأسيوطي الحالي.

وقد نددت الولايات المتحدة و4 دول أوروبية هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، بالاعتداءات الأخيرة في كردستان العراق.

وتذكر بيان مشترك للسول أن "برلين وباريس وروما ولندن وواشنطن تندد بالاعتداءات التي وقعت في 14 أبريل في كردستان العراق وتتعهد بالمساعدة بالتحقيقات".

ومتنصف فبراير الماضي، استهدف هجوم عنيف مطار أربيل عبر 14 صاروخا سقطت داخله وفي محيطه، ما أودى بحياة مقاتل أجنبي (يعمل لصالح التحالف الدولي) ومواطن عراقي، وإصابة 5 جنود أميركيين ومدنيين اثنين بجروح، وفق سلطات إقليم كردستان.

وفي الأسابيع الماضية، تصاعدت وتيرة الهجمات التي تستهدف القوات الأميركية وهي هجمات لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنها.

شبح الحرب الأهلية يخيم على الصومال مع بدء الصراع بين الأجهزة الأمنية

قوات الحكومة الصومالية تشتبك مع أنصار القائد السابق لشرطة العاصمة



العنف لا يتوقف في الصومال

سياسية متعددة وقبل كل شيء لأسباب أمنية.

ومن أجل كسر الجمود تم التخلي عن هذا المبدأ في اتفاق أبرم في 17 سبتمبر بين الرئيس فارماجو وخمسة من قادة المناطق. ودعا الاتفاق إلى انتخابات رئاسية وتشريعية غير مباشرة قبل انتهاء ولاية الرئيس وإعادة النظر في نظام معقد ينتخب وفقه مندوبون خاصون يختارهم زعماء العشائر البرلمانيون الذين ينتخبون بعد ذلك للرئيس.

وقد أدت هذه العملية أيضا إلى طريق مسدود بينما يتبادل قادة المناطق والرئيس الاتهامات بتحمل مسؤولية ذلك. ومنذ انتهاء ولايته اعتبرت المعارضة الصومالية فارماجو رئيسا غير شرعي وفشلت محاولات عدة للتفاوض. وفي الأثناء ضاعفت الأسرة الدولية في الأسابيع الأخيرة دعواتها إلى إجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن مندة بالخطوة التي أقدم عليها الرئيس فارماجو بتعديل ولايته الرئاسية.

طموحة لإعادة بناء الجيش الصومالي من حيث الجودة والعدد".

وعززت الانقسامات والاصطفاف السياسي في صفوف الأجهزة الأمنية والجيش بسبب التمديد لولاية الرئيس المخاوف من اندلاع أعمال عنف أوسع.

وأطلق رئيس كتلة المرشحين في سباق الرئاسة شيخ شريف شيخ أحمد تحذيرات من دخول القيادات الأمنية في الخلافات السياسية المتفاقمة في البلاد.

ودعا القيادات الأمنية إلى "الابتعاد عن الخلافات السياسية وعدم الانصياع إلى أوامر الحكومة التي انتهت ولايتها حتى لا يكونوا طرفا في عرقلة مسيرة الدولة الصومالية".

وينص القانون على تنظيم انتخابات بحلول العام 2023 مع العودة إلى مبدأ "رجل واحد صوت واحد" وهو هدف طموح حدده الصومال في البداية لإجراء أول انتخابات ديمقراطية بالكامل منذ 1969، لكن تنظيم الانتخابات بالافتراع العام المباشر تعثر بسبب خلافات

وشهد الصومال طوال الأشهر الأخيرة موجة عنف واسعة احتجاجا على إصرار الرئيس فارماجو على التمديد لولايته ما أثار مخاوف واسعة من اندلاع حرب أهلية جديدة في البلاد التي لا تزال تعاني أيضا من تداعيات حربها الأهلية الماضية.

وأعرب الرئيس الصومالي في رسالة بمناسبة العيد الوطني للجيش الصومالي عن مخاوفه من اتساع دائرة الانقسامات في صفوف الأجهزة الأمنية والجيش في أعقاب الاحتجاجات الأخيرة. وسعى في كلمة إلى إرسال رسائل طمأنة للداخل، على الرغم من اشتعال الغضب في صفوف المعارضين للتمديد.

وقال الرئيس فارماجو في بيان نشرته وكالة الأنباء الصومالية الرسمية الإثنين إن "القوات المسلحة تمثل رمزا وطنيا، ولا تنقسم إلى فرق أو عشائر، وتقوم بالدفاع عن السيادة الوطنية".

وأضاف في محاولة لتهدئة الغضب داخل الجيش "لسنا في المكان الذي نريد أن نكون فيه، لكن الحكومة شرعت في خطة

بروكسل مقرا له "دخلت الأزمة السياسية المستمرة منذ فترة طويلة في الصومال مرحلة جديدة خطيرة".

وأضافت "يتردد أن المعارضة تبحث تشكيل حكومة موازية، واتسعت الشروخ في جهاز أمني مقسم منذ وقت طويل على أسس عشائرية وتعد معارضا الرئيس بمقاومة تمديد ولايته".

ويوم الإثنين مد أعضاء البرلمان ولاية الرئيس محمد عبدالله وهي أربع سنوات إلى ما يصل إلى عامين آخرين. وتم ذلك بعد أن أعلن قائد شرطة مقديشو في ذلك الوقت رفع جلسات البرلمان لمنع التمديد لكن تم عزله بعد لحظات.

وعاد حسن إلى منطقة شيركولي حيث منزله الذي يتولى حراسته مئة مسلح انضم إليهم مقاتلون عشائريون بحسب قول أفراد أسرته وسكان في المنطقة.

وعاد الهدوء بعد دوي إطلاق النار لكن بعض سكان شيركولي نظموا مظاهرات في الشوارع تاييدا لحسن ورددوا هتافات ضد الرئيس.

نذر عودة الحرب الأهلية إلى الصومال تلوح في الأفق بعد بروز خلافات داخل الأجهزة الأمنية، في وقت تشهد فيه البلاد أزمة سياسية حادة مردها إصرار الرئيس محمد عبدالله محمد المعروف بفارماجو على التمديد لولايته بسنتين وهو ما يواجه رفضا داخليا واسعا ما أفرز موجة كبيرة من الاحتجاجات وأعمال العنف خلال الأشهر الماضية.

مقديشو - عاد شبح الحرب الأهلية ليخيم على الصومال مجددا حيث أفضت الأزمة السياسية المتفاقمة إلى تسلسل الخلافات إلى الأجهزة الأمنية ما يثير مخاوف حقيقية من عودة الحرب الأهلية إلى البلد الذي يعاني أصلا من فوضى واسعة وهجمات انتحارية وخلافات سياسية عميقة بين السلطة والمعارضة.

وفي الوقت الذي لا يزال فيه الصومال يواجه ارتدادات تمديد ولاية رئيسه محمد عبدالله محمد بسنتين وسط رفض واسع لذلك، اندلعت مواجهات بين قوات الأمن في العاصمة مقديشو في خطوة تندر بمزيد من الانقسام والفوضى.

وقال شهود إن إطلاق نار دوي في وقت متأخر مساء الجمعة في العاصمة الصومالية عندما اقتربت قوات حكومية من منزل قائد شرطة العاصمة السابق صادق عمر حسن الذي صدر قرار بعزله بعد اعتراضه على تمديد ولاية رئيس الدولة.

وتتشكف المواجهة عن انقسامات في قوات الأمن الصومالية تنطوي على خطر صدام داخلي يمكن أن يمثل فرصة تستغلها حركة الشباب المتشددة المرتبطة بتنظيم القاعدة، لاسيما في ظل الأزمة السياسية المتصاعدة التي تعرفها البلاد بسبب التمديد للرئيس محمد عبدالله فرماجو.

مجموعة الأزمات الدولية

قالت السبت إن الأزمة

السياسية المستمرة منذ

فترة طويلة في الصومال

دخلت مرحلة خطيرة

وفي نشرة إعلامية صدرت السبت قالت مجموعة الأزمات الدولية وهي مركز أبحاث يتخذ من العاصمة البلجيكية

إريتريا تقر بوجود قواتها في تيغراي وتتعهد بالانسحاب

نعلم بالفعل أن ما لا يقل عن 4.5 مليون شخص من حوالي ستة ملايين في تيغراي في حاجة إلى مساعدات إنسانية. وتابع المسؤول الأممي أنه جرى تسجيل وفاة نازحين "جوعا".

اعتراف أسمره بوجود

قواتها في المنطقة

يعود بالأساس إلى تزايد

الانتقادات لقواتها

بارتكاب فظائع

من جهته، وصف الإعلام الإثيوبي الرسمي الجمعة تلك المعلومات بأنها "كاذبة" و"تهدف إلى تشويه صورة البلاد".

وشدد رئيس اللجنة الوطنية الإثيوبية لإدارة مخاطر الكوارث مينيكو كاسا أن "المساعدات الإنسانية في تيغراي تسير على ما يرام ولم يمت أحد نتيجة نقص الغذاء".

وفي وقت سابق الجمعة، نبه مسؤول الزراعة في الإدارة الانتقالية المنصبة بتيغراي عبادي جيرماي من خطر "أزمة" يمكن أن تستمر أعواما في حال عدم استئناف النشاط الزراعي في أسرع وقت. وحذّر المسؤول من إمكانية حدوث "مأساة لم يشهد لها البلد مثيلا".

الأمن أن "لا دليل" عن انسحاب القوات الإريترية من شمال إثيوبيا. وأوضح أن طاقم العمل الإنساني يواصل "تسجيل فظائع جديدة ارتكبتها قوات الدفاع الإريترية".

أشار وزير الاتصال الإريترى السبت على تويتر إلى أن أسمره استندت مسؤولين من الأمم المتحدة في بلاده من أجل الاحتجاج على "التقارير الكاذبة".

ونفت بدورها مندوبة إريتريا في رسالتها صحة تلك المعلومات.

وقالت إن "الانتهاكات بالاعتصاب وغيرها من الجرائم الموجهة للجنود الإريترين ليست مشيئة فحسب، بل إنها تعكس أيضا هجوما غاشما على ثقافة شعبنا وتاريخه".

وخاضت إثيوبيا وإريتريا بين عامي 1998 و2000 حربا حدودية دامية، وقد كانت حينها جبهة تحرير تيغراي تهيمن على السلطة في أديس أبابا.

وتقارب البلدان مع وصول أبي أحمد إلى الحكم عام 2018، وحاز إثر ذلك جائزة نوبل للسلام عام 2019. لكن العداء لا يزال قائما بين إريتريا وجبهة تحرير شعب تيغراي.

وأكد مارتن لوكوك أن "عدد النازحين أخذ في الازدياد" إذ بلغ نهاية مارس 1.7 مليون شخص في تيغراي".

وأضاف أن "الحاجة ما زالت قائمة لزيادة المساعدات الإنسانية بشكل كبير إلى السكان في جميع أنحاء تيغراي. نحن

حدا باسمره وأديس أبابا" اتخاذ قرار مشترك على أعلى مستوى ببدء انسحاب القوات الإريترية بالتزامن مع نشر القوات الإثيوبية على امتداد الحدود" بين البلدين.

من جهته، أكد الخميس منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك أمام مجلس



الضغوط أرغمت إريتريا على الاعتراف

ورسالة المدونة الإريترية في الأمم المتحدة صوفي تسفامريم التي نشرتها وزارة الاتصال لبيلا، هي أول اعتراف رسمي من أسمره بوجود قواتها في تيغراي.

وجاء في النص أن قوات جبهة تحرير شعب تيغراي "نشرت بشكل كبير" ما

لكن أبي أحمد أقر بوجودها أخيرا نهاية مارس وأعلن أن انسحابها جار.

ويقول مراقبون إن اعتراف أسمره بوجود قواتها في المنطقة والاستعداد لسحبها، يعود بالأساس إلى تزايد الانتقادات الموجهة إلى قواتها بارتكاب فظائع خاصة الاعتداءات الجنسية.

تلقى الجيش الإثيوبي دعما من قوات جاءت من إريتريا المحاذية لتيغراي من جهة الشمال، إضافة إلى قوات من منطقة أمهرة الإثيوبية المحاذية لها من الجنوب، وأعلن رئيس الوزراء الانتصار في الـ28 من نوفمبر بعد السيطرة على ميكيلي أكبر مدن تيغراي.

ومنذ ذلك القوت تتواصل المعارك ويتهجم الجيش الإريترى بارتكاب عدة مجازر واعتداءات جنسية.

نفت أديس أبابا وأسمره لوقت طويل وجود قوات إريترية في المنطقة، رغم تأكيد ذلك في شهادات سكان ومنظمات حقوقية ودبلوماسيين وحتى تصريحات بعض المسؤولين المدنيين والعسكريين.